

بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزائري، رؤية تحليلية

Business Environment in the Algerian Economy, Analytical Vision

د. معمرى عبد الوهاب

د. داودى عبد الفتاح

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

المركز الجامعي بغيليزان، الجزائر

a_mammeril4@yahoo.fr

abdelfettahd@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/29

تاريخ الاستلام: 2019/02/16

الملخص: تتناول هذه الدراسة مناخ الأعمال في الجزائر، حيث تتمتع بفرص كبيرة لاستقطاب الأعمال والاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة، بما يسمح بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد عالجت هذه الورقة البحثية إشكالية مفادها: مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير مناخ جاذب للأعمال والنشاطات الاقتصادية. فخلصت إلى نتيجة مؤداها: أنه رغم الجهود المبذولة لتحسين مركز الجزائر في مؤشرات مناخ الأعمال طيلة فترة الدراسة، إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، ولا يزال ينتظرها جهد أكثر تركيزا على كل المستويات.

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي، مناخ الأعمال، نشاطات الأعمال، الإصلاحات الاقتصادية والتصنيف الاقتصادي.

Abstract: This study examines the business environment in Algeria, where it has great opportunities to attract local and foreign direct and indirect business and investment, thus allowing the development of different economic sectors. This paper addressed the problem of: The extent to which the Algerian economy is able to provide an attractive climate for business and economic activities. It concluded that although efforts had been made to improve Algeria's status in the business climate indicators throughout the study period, it had fallen short of the required level and was still waiting for a more focused effort at all levels.

Key Words: World Bank, Business Climate, Business Activities, Economic reforms and Economic Classification

JEL Classification: F21.

*مرسل المقال: عبد الفتاح داودى (abdelfettahd@yahoo.fr).

المقدمة:

تلعب الدول دورا حاسما في زيادة فعالية بيئة الأعمال، فهي تضع القواعد التي تحدد حقوق الملكية وتحدّ من تكلفة تسوية المنازعات، وتزيد من القدرة على توفير الأجواء الملائمة لإجراء المعاملات الاقتصادية، ودون قواعد جيدة يتم إنفاذها على الجميع دون تمييز، يواجه رواد الأعمال المستثمرون ظروفًا صعبة لبدء النشاط وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل محركات النمو في معظم اقتصادات العالم المعتمدة على القطاع الخاص المتطور بدخول شركات جديدة إلى السوق وخلق فرص عمل وتطوير منتجات مبتكرة. لقد اهتمت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتصنيف الدول، وأعدت لذلك مؤشرات كمية وكيفية لتساعد على تقييم وتحسين بيئة أعمالها من سنة لأخرى، منها البنك الدولي الذي جعل من أهم مهامه توفير مجموعة من المعارف التي تُعجل من وتيرة الإصلاحات وتساعد على تحسين القواعد الداعمة للأنشطة الاقتصادية، بتوفير فرص متكافئة في ظل الشفافية والمنافسة الحرة والعادلة. والجزائر كغيرها من اقتصادات العالم تعمل على توفير المناخ الملائم الذي يُسهل التفاعلات في الساحة الاقتصادية، ويحمي الصالح العام دون إعاقة تنمية القطاع الخاص، أي بيئة جاذبة تضم مؤسسات قوية وتكلفة متدنية للمعاملات، مع سلاسة في تسوية المنازعات. بناء على ذلك، طرح الإشكالية التالية: هل استطاع الاقتصاد الجزائري توفير بيئة جاذبة للأعمال والنشاطات الاقتصادية، خلال الفترة (2008 – 2018)؟

أهداف الدراسة:

- الاطلاع على مؤشرات سهولة نشاط الأعمال حسب البنك الدولي.
- معرفة تصنيف الدول عموما ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا في تقارير بيئة الأعمال.
- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- معرفة التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر والفرص المتاحة أمامها.

المنهج المتبع: إن إيراد المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال في دول العالم عموما وفي الجزائر خصوصا يتطلب اتباع المنهج الوصفي، ولاستنتاج المؤشرات الكمية وتحليلها نستعمل المنهج التحليلي، ولإجراء مقارنات بين الجزائر وبعض الدول المختارة نتبع المنهج المقارن، وذلك بالاعتماد على التقارير الرسمية المتخصصة في تقييم بيئات الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي من خلال مواقعها الرسمية على الأنترنت.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وبمحت الموضوع من كل جوانبه، ستقسم الورقة البحثية إلى:

- المحور الأول: تقارير البنك الدولي.
- المحور الثاني: بيئة الأعمال في الاقتصادات العالمية.
- المحور الثالث: مؤشرات مناخ الأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- المحور الرابع: موقع الاقتصاد الجزائري في بيئة الأعمال الدولية.

المحور الأول: تقارير البنك الدولي:

يشجع البنك الدولي التنمية من خلال منتجاته المعرفية التي تشمل التقارير الرئيسية والأوراق البحثية وقواعد البيانات والمؤشرات العالمية والبحوث التي تُمكن واضعي السياسات من رسم الخطط واتخاذ القرارات السليمة وقياس التطورات الحاصلة بدقة، ومن هذه الإصدارات:

1- التقرير السنوي:

يُصدر هذا التقرير المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية الذين يُعرفان باسم البنك الدولي، وتقرير هذه السنة 2018 يغطي الفترة (من 1 جويلية 2017 إلى 30 جوان 2018)، ود تبنى هدفين أساسيين هما (World bank group, 2018):

- إنهاء الفقر المدقع بحلول 2030، بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي للفرد الواحد يوميا.
- تعزيز الرخاء المشترك برفع مستوى الدخل لنسبة 40% الأشد فقرا من السكان في العالم.
- هذان الهدفان وضعهما البنك الدولي كركيزة لرسالته المتمثلة في مساندة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

2- تقرير عن التنمية في العالم:

يُشر هذا التقرير (البنك الدولي، 2018) سنويا منذ عام 1978، وهو دليل إرشادي يُقيّم الوضع الاقتصادي والبيئي في العالم، ويؤكد تقرير هذه السنة 2018 على صدارة رأس المال البشري والطبيعة المتغيرة للشركات والعمل وضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية بتوفير التأمينات والمساعدات الاجتماعية.

3- تقرير الفقر والرخاء المشترك:

يُركز هذا التقرير السنوي على اتجاهات الفقر والرخاء المشترك على مستوى العالم، ويقدم بحثا معمقا بشأن السياسات والإجراءات التدخلية التدريجية التي يمكن أن تُحسن حياة الأشخاص الأشد فقرا في العالم، وخُصّص تقرير (البنك الدولي، 2018) إلى أن العالم حقق تقدما ملحوظا على صعيد الحد من الفقر، ففي عام 2015 انخفض عدد الفقراء المدقعين بأكثر من مليار شخص عن عددهم في عام 1990، وكل هذا بفضل قوة معدل النمو العالمي، وتزايد ثروة العديد من البلدان النامية، لاسيما في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم.

4- تقرير النساء وأنشطة الأعمال والقانون:

يقيس هذا التقرير مدى التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين في القانون، ويحدد مجموعة بياناته الحواجز الماثلة أمام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ويشجع على إصلاح القوانين التمييزية، ويستخدم التقرير - وهو الآن في إصداره الخامس - درجات تصنيفية لإثراء أجندة الإصلاحات بشكل أفضل، ويتتبع التقدم المحرز على مدى العامين الماضيين، ويحدد الفرص المتاحة لضمان تحقيق التمكين الاقتصادي للجميع، وينوه التقرير إلى أن 65 بلدا من البلدان التي شملها التقرير اتخذت خطوات لتحسين إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، حيث تم سن 87 إصلاحا قانونيا خلال العامين الماضيين (World bank group, 2018)، ومع ذلك لاتزال المرأة تواجه حواجز واسعة

النطاق متجددة في القوانين تبقيها خارج نطاق التوظيف، وتحول دون امتلاكها لمنشآت الأعمال من خلال تقييد حصولها على الائتمان أو التحكم في ممتلكاتها بعد الزواج.

5- تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية:

هو تقرير نصف سنوي يبحث التطورات والآفاق الاقتصادية العالمية، مع التركيز بشكل خاص على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ويتوقع هذا التقرير (جوان 2018) أن يتباطأ خلال العامين المقبلين النمو العالمي بعد أن كان 3,1% عامي 2017 و2018، كما تبتدد الركود العالمي، وتم تشديد شروط التمويل العالمية، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 4,7% عامي 2019 و2020 بعد أن كان 4,5% عام 2018 (World bank group, 2018).

6- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

هذا التقرير مطبوعة سنوية عن حالة الأنظمة التي تؤثر على القطاع الخاص داخل اقتصاد ما، ويستند إلى دراسات تشخيصية تفصيلية لمنظومة اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال، فاعلية الأجهزة وطبيعة نظم حوكمة أنشطة الأعمال، ويمكن أن تكون لهذه الخصائص آثار مهمة طويلة الأمد على النمو الاقتصادي الذي أسهم في الحد من الفقر بجزء كبير خلال العقود الأخيرة، وقد وثق هذا التقرير منذ إنطلاقه في عام 2003، أكثر من 3500 إصلاحا (World bank group, 2018) قامت بها الحكومات في مجالات تناولها التقرير بالقياس، وهو ما يدل على قيمة هذا التقرير الذي يضم الكثير من الوقائع.

المحور الثاني: بيئة الأعمال في الاقتصادات العالمية:

بدأ البنك الدولي في إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing business عام 2003 وقد صدر التقرير الأخير لعام 2019 - وهو خاص بعام 2018 - وهو الخامس عشر في سلسلة التقارير السنوية المعنية بتقضي أنظمة أنشطة الأعمال وتعزيز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية لأنظمة أنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية والتي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا من أفغانستان إلى زمبابوي، وشعاره هذه السنة التدريب للإصلاح، ويعتمد على معايير خاصة في تصنيف الدول، (World bank group, 2018) وهذه هي مؤشرات بيئة الأعمال المعتمدة من طرف البنك الدولي:

1- مؤشر بدء المشروع:

يتكون من عدة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركات؛ الفترة اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات؛ تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني؛ الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2- مؤشر استخراج تراخيص البناء:

يضم المؤشرات الجزئية الآتية: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء؛ الفترة اللازمة لإصدار التراخيص؛ التكلفة الرسمية لإنجازها.

3- مؤشر توصيل الكهرباء:

يشتمل على المؤشرات التالية: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛ الوقت المستغرق لتوصيل الكهرباء؛ تكلفة توصيل؛ التيار الكهربائي.

4- مؤشر تسجيل الممتلكات:

يضم المؤشرات التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛ الفترة الزمنية لإنجاز؛ إجراءات التسجيل؛ التكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.

5- مؤشر الحصول على الائتمان:

يتكون من الجوانب الآتية: قوة الحقوق القانونية؛ مدى عمق المعلومات الائتمانية؛ تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.

6- مؤشر حماية أقلية المستثمرين:

يتألف من المؤشرات الفرعية: نطاق الإفصاح؛ نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة؛ سهولة لجوء المساهمين إلى القضاء؛ قوة حماية المستثمرين.

7- مؤشر دفع الضرائب:

يتكون من المؤشرات الجزئية: عدد مدفوعات الضرائب سنويا؛ الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية؛ نسبة الضرائب والاشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.

8- مؤشر التجارة عبر الحدود:

يضم المؤشرات: عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد؛ الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية؛ تكلفة التصدير أو الاستيراد.

9- مؤشر إنفاذ العقود:

يقيس الجوانب التالية: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية؛ الفترة الزمنية للفصل في القضية؛ تكلفة حل النزاعات التجارية.

10- مؤشر تسوية حالات الإعسار:

يضم المؤشرات الجزئية الآتية: معدل استرداد الدائنين؛ الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس؛ تكلفة إعلان الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول تقرير عام 2019:

- عرفت هذه السنة 314 إصلاحا تنظيميا في الفترة من 2 جوان 2017 إلى 1 ماي 2018 على مستوى العالم، وأدخل 128 اقتصادا تحسينات تنظيمية كبيرة، مما يسهل القيام بالنشاطات في كل المجالات.
- تربعت على قائمة الدول العشرة الأولى في التصنيف البلدان التالية:

نيوزلندا، سنغافورة، الدنمارك، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، جورجيا، النرويج، الولايات الأمريكية المتحدة، المملكة المتحدة ومقدونيا.

- كان ثلث مجموع الإصلاحات التنظيمية التي سجلها التقرير في اقتصادات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مع ما مجموعه 107 إصلاحات، وبذلك حققت هذه المنطقة رقما قياسيا هذا العام.

- أدخلت اقتصادات البرازيل، الاتحاد الروسي، الهند والصين ما مجموعه 21 إصلاحا، حيث أصبح الحصول على الكهرباء والتجارة عبر الحدود أكثر مجالات التحسن شيوعا.

- تتقاسم الاقتصادات العشرة الكبرى في سهولة الأعمال سمات مشتركة من الكفاءة التنظيمية والجودة.

- كما عرف تصنيف هذه السنة صعودا ملحوظا لدولتين من منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى، حيث انضمتا إلى قائمة أفضل عشرة بلدان في تطبيق الإصلاحات هما: جمهورية جورجيا التي ارتقت إلى المرتبة السادسة عالميا وجمهورية مقدونيا-اليوغسلافية سابقا - احتلت المركز العاشر في القائمة، حيث خفضت جورجيا الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري إلى يومين فقط، ولتسيير تسجيل الشركات أطلقت الحكومة الجورجية نظام "قاعة الخدمات العامة" في عام 2011، وهو شكل من نظام الشاك الواحد للحصول على الخدمات الحكومية، واليوم تشرف 19 قاعة للخدمات العامة على إصدار التراخيص للعديد من الوكالات، مع وجود خيار الدفع عبر الأنترنت عن طريق بطاقة الائتمان (البنك الدولي، 2018).

- وتعتبر رواندا من أكثر الدول المطبقة للإصلاحات، حيث زادت تسجيلات الشركات إلى الضعفين بعد تطبيق تسجيل الشركات إلكترونيا عبر الأنترنت، وقلصت الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من ثلاثة وأربعين يوما إلى أربعة أيام فقط، وأصبح هذا البلد الإفريقي الصغير غير الساحلي من أسرع اقتصادات العالم نموا، وشهد توسعا حضريا متسارعا بين أبناء الطبقة المتوسطة، وزادت الاستثمارات الخاصة بنسبة 60% خلال الأعوام الثمانية الماضية، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر وحده بما يقارب 40%.

- ارتقت الصين أكثر من ثلاثين مركزا هذا العام، لتتبوأ المرتبة السادسة والأربعين عالميا.

- أصبحت الهند من أفضل اقتصادات جنوب آسيا تصنيفا، إذ صعدت ثلاثة وعشرين مركزا، لتتبوأ المرتبة السابعة والسبعين في التصنيف العالمي.

- قفزت تركيا سعة عشر مركزا في هذا التقرير، حيث حلت في المرتبة الثالثة والأربعين عالميا.

والجدول التالي يبين ترتيب دول العالم في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2018:

الجدول رقم 1: تصنيف اقتصادات العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018

TABLE 1.1 Ease of doing business ranking											
Rank	Economy	EDDB score	EDDB score change	Rank	Economy	EDDB score	EDDB score change	Rank	Economy	EDDB score	EDDB score change
1	New Zealand	86.59	0.00	65	Colombia	69.24	+0.20	129	Barbados	56.78	0.00
2	Singapore	85.24	+0.27	66	Luxembourg	69.07	0.00	130	St. Vincent and the Grenadines	56.25	+0.01
3	Denmark	84.64	+0.59	67	Costa Rica	68.89	-0.47	131	Cabo Verde	55.95	+0.02
4	Hong Kong SAR, China	84.22	+0.04	68	Peru	68.83	+0.36	132	Nicaragua	55.64	+0.37
5	Korea, Rep.	84.14	-0.07	69	Vietnam	68.36	+1.59	133	Palau	55.59	+0.01
6	Georgia	83.28	+0.48	70	Kyrgyz Republic	68.33	+2.57	134	Guyana	55.57	-1.21
7	Norway	82.95	+0.25	71	Ukraine	68.25	+0.94	135	Mozambique	55.53	+1.78
8	United States	82.75	-0.07	72	Greece	68.08	-0.12	136	Pakistan	55.37	+2.53
9	United Kingdom	82.65	+0.33	73	Indonesia	67.96	+1.42	137	Togo	55.20	+6.32
10	Macedonia, FYR	81.55	+0.32	74	Mongolia	67.74	+0.27	138	Cambodia	54.80	+0.41
11	United Arab Emirates	81.28	+2.32	75	Jamaica	67.47	+0.55	139	Maldives	54.43	+0.10
12	Sweden	81.27	0.00	76	Uzbekistan	67.40	+1.08	140	St. Kitts and Nevis	54.36	+0.01
13	Taiwan, China	80.90	+0.24	77	India	67.23	+6.63	141	Senegal	54.15	+0.32
14	Lithuania	80.83	+0.29	78	Oman	67.19	-0.02	142	Lebanon	54.04	+0.07
15	Malaysia	80.60	+2.52	79	Panama	66.72	+0.47	143	Niger	53.72	+1.24
16	Estonia	80.50	+0.07	80	Turkey	66.71	+7.51	144	Tanzania	53.63	+0.34
17	Finland	80.35	+0.05	81	Bhutan	66.08	+0.20	145	Mali	53.50	+0.23
18	Australia	80.13	-0.07	82	South Africa	66.03	+1.37	146	Nigeria	53.29	+1.37
19	Latvia	79.59	+0.33	83	Qatar	65.89	+0.64	147	Guatemala	53.21	+0.07
20	Mauritius	79.58	+1.29	84	Malta	65.43	+0.28	148	Mauntania	51.99	+0.92
21	Iceland	79.35	+0.05	85	El Salvador	65.41	+0.27	149	Gambia, The	51.72	+0.23
22	Canada	79.26	+0.38	86	Botswana	65.40	+0.46	150	Marshall Islands	51.62	+0.07
23	Ireland	78.91	-0.51	87	Zambia	65.05	+1.48	151	Burkina Faso	51.57	+0.72
24	Germany	78.90	0.00	88	San Marino	64.74	+2.27	152	Guinea	51.51	+2.02
25	Azerbaijan	78.64	+7.10	89	Bosnia and Herzegovina	63.82	+0.27	153	Benin	51.42	+0.73
26	Austria	78.57	+0.03	90	Samoa	63.77	+0.07	154	Lao PDR	51.26	+0.11
27	Thailand	78.45	+1.06	91	Tonga	63.59	+0.03	155	Zimbabwe	50.44	+1.92
28	Kazakhstan	77.89	+0.73	92	Saudi Arabia	63.50	+1.62	156	Bolivia	50.32	+0.15
29	Rwanda	77.88	+4.15	93	St. Lucia	63.02	+0.06	157	Algeria	49.65	-2.06
30	Spain	77.68	-0.07	94	Venezuela	62.87	-0.21	158	Kiribati	49.07	+0.32
31	Russian Federation	77.37	+0.61	95	Uruguay	62.60	+0.34	159	Ethiopia	49.06	+0.91
32	France	77.24	+0.99	96	Seychelles	62.41	-0.07	160	Micronesia, Fed. Sts.	48.99	0.00
33	Poland	76.95	-0.36	97	Kuwait	62.20	+0.75	161	Madagascar	48.89	+0.71
34	Portugal	76.55	-0.07	98	Guatemala	62.17	+1.01	162	Sudan	48.84	-3.25
35	Czech Republic	76.10	+0.05	99	Djibouti	62.02	+8.87	163	Sierra Leone	48.74	+0.15
36	Netherlands	76.04	+0.07	100	Sri Lanka	61.72	+1.80	164	Comoros	48.66	+0.14
37	Belarus	75.77	+0.72	101	Fiji	61.75	+0.04	165	Suriname	48.05	-0.05
38	Switzerland	75.69	+0.07	102	Dominican Republic	61.72	+0.55	166	Cameroon	47.78	+0.83
39	Japan	75.65	+0.05	103	Dominica	61.07	+0.04	167	Afghanistan	47.77	+10.64
40	Slovenia	75.61	+0.02	104	Jordan	60.98	+1.42	168	Burundi	47.41	+0.73
41	Armenia	75.37	+2.06	105	Trinidad and Tobago	60.81	-0.12	169	Gabon	45.58	-0.22
42	Slovak Republic	75.17	+0.29	106	Lesotho	60.60	+0.19	170	São Tomé and Príncipe	45.14	+0.40
43	Turkey	74.33	+4.34	107	Namibia	60.53	+0.24	171	Iraq	44.72	+0.04
44	Kosovo	74.15	+0.44	108	Papua New Guinea	60.12	+1.19	171	Myanmar	44.72	+0.51
45	Belgium	73.95	+2.24	109	Brazil	60.01	+2.96	173	Angola	43.86	-2.16
46	China	73.64	+8.64	110	Nepal	59.63	-0.32	174	Liberia	43.51	-0.04
47	Moldova	73.54	+0.38	111	Malawi	59.59	+0.84	175	Guinea-Bissau	42.85	+0.27
48	Serbia	73.49	+0.17	112	Antigua and Barbuda	59.48	+0.06	176	Bangladesh	41.97	+0.91
49	Israel	73.23	+0.64	113	Paraguay	59.40	+0.41	177	Equatorial Guinea	41.94	+0.28
50	Montenegro	72.73	+0.20	114	Ghana	59.22	+2.06	178	Timor-Leste	41.60	+1.71
51	Italy	72.56	-0.15	115	Solomon Islands	59.17	+0.33	179	Syrian Arab Republic	41.57	+0.02
52	Romania	72.30	-0.53	116	West Bank and Gaza	59.11	+0.39	180	Congo, Rep.	39.83	+0.36
53	Hungary	72.28	+0.34	117	Eswatini	58.95	+0.13	181	Chad	39.36	+1.75
54	Mexico	72.09	-0.18	118	Bahamas, The	58.90	+0.77	182	Haiti	38.52	+0.11
55	Brunei Darussalam	72.02	+1.85	119	Argentina	58.80	+0.87	183	Central African Republic	36.90	+2.67
56	Chile	71.81	-0.17	120	Egypt, Arab Rep.	58.56	+2.74	184	Congo, Dem. Rep.	36.85	+0.67
57	Cyprus	71.71	+0.44	121	Honduras	58.22	+0.09	185	South Sudan	35.34	+2.04
58	Croatia	71.40	+0.14	122	Côte d'Ivoire	58.00	+4.94	186	Libya	33.44	+0.23
59	Bulgaria	71.24	+0.17	123	Ecuador	57.94	+0.12	187	Yemen, Rep.	32.41	-0.59
60	Morocco	71.02	+2.46	124	Philippines	57.68	+1.36	188	Venezuela, RB	30.61	-0.24
61	Kenya	70.71	+5.25	125	Belize	57.13	+0.02	189	Eritrea	23.07	+0.13
62	Bahrain	69.85	+7.62	126	Tajikistan	57.11	+0.08	190	Somalia	20.04	+0.06
63	Albania	69.51	+0.50	127	Uganda	57.06	+0.65				
64	Puerto Rico (U.S.)	69.48	+0.20	128	Iran, Islamic Rep.	56.98	+2.34				

Source: World bank group, "Doing business 2019", Washington, USA, 2018, P5.

المحور الثالث: مؤشرات مناخ الأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يقسم البنك الدولي العالم إلى المناطق التالية (World bank, 2017):

- أوروبا وآسيا الوسطى وتضم ثمانية وخمسين بلدا.
- شمال أمريكا وتضم ثلاثة بلدان.
- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومجموع دولها اثنان وأربعون بلدا.
- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ثمانية وأربعون بلدا.
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي واحد وعشرون بلدا.
- شرق آسيا والمحيط الهادي وتضم ثمانية وثلاثين بلدا.

- جنوب آسيا وهي ثمانية بلدان.

ولأن الجزائر تُصنف ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فستركز على هذه المنطقة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، إذ يلاحظ أنها نفذت عددا قياسيا من الإصلاحات لزيادة سهولة ممارسة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقال التقرير أن المنطقة نفذت 43 إصلاحا في بيئة الأعمال خلال هذا العام مقابل 29 إصلاحا في العام الماضي، ونفذت 14 اقتصادا من الاقتصادات الواحد والعشرين في المنطقة إصلاحات تساعد على خلق الوظائف وحفز مؤسسات القطاع الخاص.

وتضم المنطقة هذا العام واحدا من أفضل 20 اقتصادا في العالم في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إذ حلت الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى في المركز الحادي عشر عالميا بعد أن كانت في المرتبة الواحد والعشرين العام الماضي (World Bank, 2017)، وقد نفذت أربعة إصلاحات كان من بينها: إلغاء كل الرسوم الخاصة بتوصيلات الكهرباء للأغراض الصناعية والتجارية، وتحسين إجراءات التسجيل عبر الأنترنت لمؤسسات الأعمال الجديدة، كما عززت من إمكانية الحصول على الائتمان، واتخذت إجراءات لتيسير تسجيل الملكية عن طريق زيادة شفافية نظام إدارة الأراضي. كما تضم واحدة من أكثر عشرة بلدان تطبيقا للإصلاحات، وهي جيبوتي التي حظيت بهذه المرتبة للسنة الثانية على التوالي، إذ نفذت ستة إصلاحات خلا لهذا العام، وكان من أبرز معالم الإصلاحات إنشاء نظام الشباك الواحد لتيسير إجراءات بدء النشاط التجاري في حالة تأسيس المشروعات الجديدة، وتقليل تكلفة نقل الملكية عن طريق خفض رسوم التسجيل، رقمنة تسجيل الأراضي، تحسين إمكانية الحصول على الائتمان عن طريق توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانة، تقوية سبل حماية حقوق أقلية المستثمرين، تسوية حالات الإعسار وإنفاذ العقود. وبالنسبة لمصر فقد نفذت خمسة إصلاحات، وهو أكبر عدد من الإصلاحات تنفذه منذ عشرة أعوام، فقد سهّلت إجراءات بدء النشاط التجاري بإنشاء نظام الشباك الواحد، زيادة شفافية الشركات، تحسين سبل الحصول على الائتمان، تيسير دفع الضرائب وتسوية حالات الإعسار. أما الأردن والمغرب والمملكة السعودية وتونس فقد نفذوا أربعة إصلاحات لكل منها واشتملت الإصلاحات في المغرب وتونس على تيسير تسجيل الشركات، وفي الأردن تيسير إنفاذ العقود، والسعودية يسّرت التجارة عبر الحدود. كما اشتمل التقرير على أبعاد خاصة بالمساواة بين الجنسين في ثلاثة مؤشرات: بدء النشاط التجاري، تسجيل الملكية وإنفاذ العقود، حيث سُجّلت عراقيل واجهت عمل النساء في نطاق واسع في المنطقة، إذ يفرض 14 من اقتصادات المنطقة إجراءات إضافية على رائدات الأعمال. وسجلت المنطقة أفضل أداء لها في مجالات الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية ودفع الضرائب، مثلا: يستغرق الآن الحصول على توصيلة الكهرباء في المتوسط 72 يوما، ويقل ذلك 5 أيام عن المتوسط العالمي البالغ 77 يوما في الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكان أفضل أداء في المنطقة في هذا المجال الإمارات المتحدة، حيث يستغرق الحصول على توصيلة الكهرباء 10 أيام فحسب، وبالمثل يستغرق نقل الملكية في المنطقة في المتوسط 30 يوما، مقابل 20 يوما في الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وحققت المملكة السعودية والإمارات المتحدة أفضل أداء لهما في هذا المجال، حيث يستغرق نقل الملكية في كل منهما 1,5 يوما فقط (البنك الدولي، 2018).

غير أن الحصول على الائتمان في المنطقة يعد أصعب مما هو عليه في أي مكان آخر، وسبب ذلك هو عدم كفاية سبل الحماية للمقرضين والمقترضين في قوانين الضمانات والإفلاس، أما أداء المنطقة فقد كان ضعيفا في مجالي التجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعسار. إجمالا ركزت بلدان المنطقة جهودها للإصلاح على إجراء تحسينات في مجالي بدء النشاط التجاري وحماية حقوق أقلية المستثمرين، فمنذ بدء إصدار أول تقرير لممارسة أنشطة الأعمال عام 2003، شهد مجال بدء النشاط التجاري أكثر الإصلاحات، ونتيجة لذلك انخفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري في المنطقة بأكثر من النصف إلى 21 يوما بدلا عن 47 يوما عام 2003، وانخفضت التكلفة أيضا بمقدار النصف إلى 22% من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد أن كان 59% عام 2003. وأما ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018، فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019

البلدان	الترتيب	عدد الإصلاحات
الجزائر	157	2
البحرين	62	2
جيبوتي	99	6
مصر	120	5
إيران	128	2
العراق	171	0
الأردن	104	4
الكويت	97	2
لبنان	142	0
ليبيا	186	0
مالطا	84	1
المغرب	60	4
عُمان	78	0
قطر	83	2
السعودية	92	4
سوريا	179	0
تونس	80	4
الإمارات المتحدة	11	4
فلسطين	116	1
اليمن	187	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World bank group, (2019), "Doing business 2019", Washington, USA, 2018, P5.

وما يلاحظ في ترتيب هذه الدول أن الإمارات العربية المتحدة قد قفزت قفزة نوعية في مؤشر سهولة الأعمال منذ عام 2006، حيث كانت تحتل المرتبة 77 عالميا وفي ظرف 12 عاما ارتقت إلى المركز 11 في التصنيف العالمي الأخير لعام 2019.

المحور الرابع: موقع الاقتصاد الجزائري في بيئة الأعمال الدولية

لقد تمكنت الجزائر من تحسين مركزها في تصنيف البنك الدولي الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019 بـ 9 مراتب، وقد ارتقت هذه السنة إلى المرتبة 157 مسجلا 49,65 نقطة من المائة، بعدما كانت في المرتبة 166 سنة 2017، وجاء ترتيب الجزائر رابعا مغاربيا بعد المغرب (60) وتونس (80) وموريتانيا (148)، بينما احتلت ليبيا المركز 186 عالميا والخامسة مغاربيا.

1- مكانة الاقتصاد الجزائري في بيئة أداء الأعمال:

يعد تحسين مناخ الأعمال هدفا أساسيا تسعى كل الدول لتحقيقه منها الجزائر، لذلك قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من خلال توفير المزيد من المزايا والحوافز وإصلاح بيئة الأعمال، ورغم تنوع الإصلاحات التي قامت بها، إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم، حيث كانت نتيجتها متباينة بين تحسن واضح في ترتيب بعض الدول وتراجع دول أخرى في الترتيب العالمي، والجدول الموالي يبرز مكانة الجزائر في بيئة الأعمال:

الجدول رقم 3: مكانة الجزائر في بيئة أداء الأعمال لعامي 2018 و2019

التغير في الترتيب	2019		2018		المؤشرات
	الترتيب	عدد النقاط	الترتيب	عدد النقاط	
9+	157	49,65	166	46,71	المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال
5-	150	78,07	145	77,54	بدء المشروع
17+	129	63,28	146	58,89	استخراج تراخيص البناء
14+	106	69,58	120	60,56	توصيل الكهرباء
2-	165	44,26	163	43,83	تسجيل الممتلكات
1-	178	10,00	177	10,00	الحصول على الائتمان
2+	168	35,00	170	33,33	حماية أقلية المستثمرين
1+	156	53,91	157	54,11	دفع الضرائب
8+	173	38,43	181	24,15	التجارة عبر الحدود
9-	112	54,78	103	55,49	إنفاذ العقود
5-	76	49,24	71	49,24	تسوية حالات الإعسار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World bank group, Doing business 2018- 2019, Washington, USA.

ما يلاحظ في الجدول أعلاه تحسن ترتيب الجزائر هذا العام بـ 9 مراكز مقارنة بالعام الماضي، بسبب التحسن في بعض المؤشرات الفرعية مثل استخراج تراخيص البناء الذي تقدمت فيه بـ 17 مركزاً، ومؤشر الحصول على الكهرباء بـ 14 مركزاً، مؤشر التجارة عبر الحدود بـ 8 مراكز، لكنها تراجعت في مؤشر بدء المشروع بـ 5 مراكز، ومؤشر إنفاذ العقود بـ 9 مراكز، ومؤشر تسوية حالات الإعسار بـ 5 مراكز، هذا كله مقارنة مع السنة الماضية 2018. والشكل التالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية:

الشكل رقم 1: ترتيب الجزائر في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال 2019

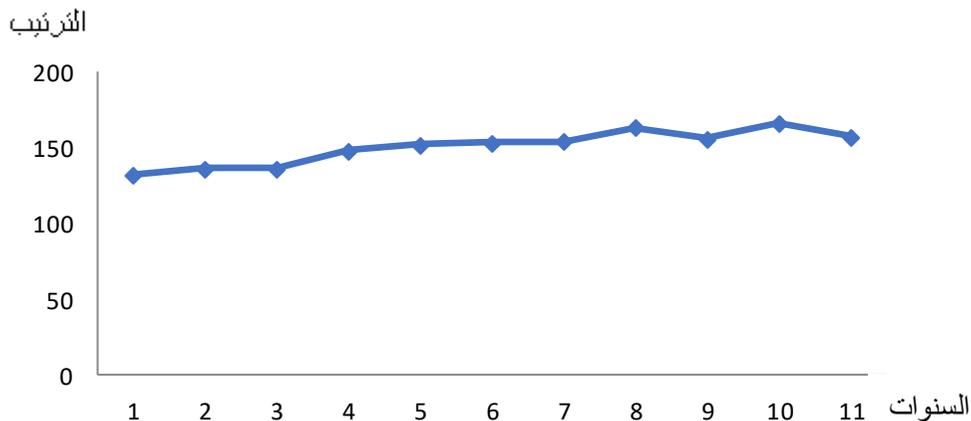
الترتيب



Source: World bank group, Doing business 2019, Washington, USA, 2018, P153.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري تدبداً في التصنيف العالمي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال منذ بدء إعداد التقرير الخاص بتقييم بيئة الأعمال في بلدان العالم، وهذا ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم 2: ترتيب الجزائر في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بين عامي 2008 و 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة تقارير للبنك الدولي الخاصة بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين سنتي: 2008 و 2018.

ملاحظة في الشكل رقم 2: السنوات من 2008 إلى 2018 مرتبة من 1 إلى 11.

2- قراءة تحليلية لأداء بيئة الأعمال في الجزائر :

- يمكن تحليل أداء بيئة الأعمال في الجزائر في التصنيف الأخير للبنك العالمي من خلال المؤشرات الفرعية التالية:
- مؤشر بدء المشروع: يحتاج المستثمر لبدء مشروعه في الجزائر إلى 12 إجراء وفي مدة 17.5 يوما، وبتكلفة 11.8 % من متوسط الدخل الفردي.
 - مؤشر استخراج تراخيص البناء: يحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 13.6 يوما، وبتكلفة وبتكلفة 7.8 % من متوسط الدخل الفردي.
 - مؤشر الحصول على الكهرباء: يحتاج إلى 5 إجراءات وفي فترة زمنية قدرها 9.3 يوما، وبتكلفة 1.5 % من متوسط الدخل الفردي.
 - مؤشر تسجيل الممتلكات: يتطلب 10 إجراءات في مدة 5.5 يوما، وبتكلفة 11.8 تقدر ب 7.1 % من قيمة العقار.
 - مؤشر الحصول على الائتمان: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية (12/2)، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (8/0)، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر.
 - مؤشر حماية أقلية المستثمرين: ومن مؤشرات، مؤشر نطاق الإفصاح (10/4)، ومؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10/1)، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10/5)، ومؤشر قوة حماية المستثمرين (10/3).
 - مؤشر دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة وفي مدة 265 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 66 %.
 - مؤشر التجارة عبر الحدود: يقدر عدد الساعات اللازمة للوثائق في عملية التصدير 149 ساعة، وبتكلفة تقدر ب 374 دولار أمريكي، أما عدد الساعات اللازمة للوثائق في عملية الاستيراد 96 ساعة، وبتكلفة تقدر ب 400 دولار أمريكي.
 - مؤشر إنفاذ العقود: تتطلب عملية إنفاذ العقود مدة زمنية قدرها 630 يوما، وبتكلفة تقدر ب 21.8 % من قيمة المطالبة.
 - مؤشر تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع مدة قدرها 1.3 سنة، وبتكلفة تقدر ب 7 % من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.
- إن قراءة متفحصية لحصيلة الجزائر في هذه المؤشرات الفرعية مقارنة مع الدول الناشئة الأخرى، يجعلنا نقرر أنها مازالت بعيدة جدا عن المناخ الطبيعي للاستثمار وأن بيئة الأعمال عندنا غير مساعدة على الإطلاق لإقامة المشاريع الاستثمارية، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع (بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية)، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على

الائتمان، دفع الضرائب وعمليات التجارة الخارجية)، إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، وأما الدول التي جاءت بعد الجزائر في التصنيف الأخير للبنك الدولي فأغلبها إما تعيش حروبا أو أزمات سياسية واقتصادية أو مجاعات.

الخاتمة:

يعتمد البنك الدولي في إعداداته لتقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على منهجية معينة، وقد تعرض لكثير من انتقادات خبراء وعلماء الاقتصاد ومسؤولي حكومات البلدان، بسبب التغييرات المتكررة التي تطرأ على منهجية الترتيب، مما ينقص من قيمة هذه المؤشرات، إضافة إلى أن هذه المعايير ليست مثالية ولا كاملة، لأنها لا تغطي كل جوانب الاستثمار، مثل الموارد البشرية أو رأس المال البشري الذي لا يُؤخذ بعين الاعتبار في تقييم مناخ الأعمال. ويمكن استخلاص النتائج التالية في هذه الورقة البحثية:

- عرف تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لهذه السنة تغيرا ملحوظا في تصنيف الدول، إذ صعدت بعض الدول لقيامها بإصلاحات معتبرة، وتراجعت أخرى لتخلفها في الإصلاحات.
- سجل تقرير هذا العام رقما قياسيا في عدد الإصلاحات لإزالة العقبات البيروقراطية أمام القطاع الخاص، وأغلب هذه الإصلاحات نفذتها الاقتصادات المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من الاقتصادات المتوسطة الدخل بمعدل 173 إصلاحا، وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث سجلت 40 دولة 107 إصلاحا، وحققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستوى مرتفعا جديدا من خلال 43 إصلاحا.
- حقق مؤشر بدء النشاط التجاري أكبر قدر من التحسينات مع تنفيذ 50 إصلاحا هذا العام، كما شهد إنفاذ العقود والحصول على الكهرباء إصلاحات رئيسية مع إنجاز 49 و26 إصلاحا على التوالي.
- نجحت الجزائر في تحقيق مرتبة أفضل مقارنة بالعام الماضي، إذ قفزت بـ 9 مراكز بتواجدها في المرتبة 157 بعد أن كانت في المركز 166 عام 2017، مع إنجازها لبعض الإصلاحات في بعض المؤشرات الفرعية، لكن هذه المرتبة لا تعكس إمكانيات الجزائر وقدراتها الاقتصادية التي تؤهلها لتبوء مكانة تنافسية أفضل مقارنة مع باقي الدول النامية والناشئة ناهيك عن دول العالم المتقدمة.

وبناء عليه تقترح الورقة البحثية ما يلي:

- تفعيل دور اللجنة المكلفة بتحسين بيئة الأعمال وترتيب الجزائر في التصنيف العالمي.
- تحقيق تواصل أفضل مع المؤسسات الدولية، لاسيما البنك الدولي للاستفادة من خبرته ومنشوراته ومنهجيته في إعداد التقارير.
- الاستفادة من تجارب الدول التي حسنت تصنيفها، مثل جيبوتي التي قفزت بـ 50 مركزا في الترتيب العالمي.
- إزالة العوائق البيروقراطية وكل الحواجز من خلال وضع إجراءات ملموسة وتخفيف الأعباء عن رجال الأعمال سواء المحليين أو الأجانب، مع اعتماد الثقة لإنجاح هذا المسار سواء ثقة الجزائر في نفسها أو الثقة المتبادلة بينها وبين شركائها.

- تسريع وتيرة الإصلاحات وتنفيذ أكبر عدد منها، مع تعجيل وتيرة الجهود الرامية إلى خلق الأوضاع الملائمة لازدهار القطاع الخاص، والاعتماد على قواعد فعالة وشفافة لاقتصاد نشيط وبيئة قوية لريادة الأعمال.
- تمكين الشباب من الاستثمار ليصبحوا أدوات محركة للتغيير الاقتصادي وتكوين الثروة، وتغيير العقلية من الرغبة في العمل في القطاع العام إلى إنشاء مشروعات القطاع الخاص وخلق فرص العمل بدلا من البحث عن الوظائف.
- توفير الدعم الفني والإداري والتمويل والتدريب والرعاية والإشراف والتوجيه وتسريع إنجاز الخدمات لدعم الجدد من رواد الأعمال.
- تسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، باستحداث نظام الشباك الواحد وإضفاء المزيد من الشفافية في تسجيل الملكية بخفض رسوم التسجيل، وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان بتوسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمان، وإعطاء ضمانات أكبر للدائنين، وتعزيز سبل حماية أقلية المستثمرين، باشتراط زيادة الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في اتخاذ القرارات الرئيسية للشركات وزيادة شفافيةها.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي، (2018)، " تقرير عن التنمية في العالم 2019"، واشنطن، ص 1.
- البنك الدولي، (2018)، " تقرير الفقر والرخاء المشترك 2018"، واشنطن، ص 1.
- World Bank Group, (2018), Annual report (2018), Washington, USA, P1
- World Bank Group, (2018) "Women, business and the law 2018", Washington, PP1.2
- World Bank Group, (2018), "Global economic prospects 2018", Washington, USA, P4.
- World Bank Group, (2018) "Doing business2019", Washington, USA, PIV.
- World Bank Group, (2018), "Doing business2019", Washington, USA, P1.
- World Bank Group, (2018), Doing business 2019, Washington, USA, P5.
- World Bank Group, (2017), "Doing business 2018", Washington, USA.
- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/10/31/doing-business-2019-a-year-of-record-reforms-rising-influence>
- <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519>, 2018/12/20.
- <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/31/doing-business-report-economies-of-middle-east-north-africa-carry-out-record-reforms-to-improve-business-climate>
- <https://www.alittihad.ae/article/72143/2018/>